

## الجزائر تخفف أحكام سجن الصحفيين لتحسين سجل الحريات

نشاطهم المهني، وأن تشمل هذه الأحكام المخففة الصحفي خالد درارني مدير موقع "قصة تريبون" ومراسل منظمة مراسلون بلا حدود، الذي حكم عليه بالسجن عامين مع النفاذ، رغم المناشدات والمطالب الدولية المنادية بالإفراج عنه.

**صحافيون جزائريون يأملون أن يكون تخفيف أحكام السجن بداية للحد من ملاحقة الصحفيين على خلفية نشاطهم المهني**

وانتقدت منظمات لحقوق الإنسان المضايقات التي يتعرض لها الصحفيون في الجزائر، وأظهر التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2020، تراجع الجزائر بخمسة مراكز مقارنة بسنة 2019، وب27 مركزا مقارنة بسنة 2015. واحتلت الجزائر بموجب التصنيف الذي تعده منظمة مراسلون بلا حدود، المركز 146 من بين 180 دولة في العالم، وذكر تقرير المنظمة أن حرية الإعلام تظل في الجزائر مهددة بشكل خطير، في سياق سياسي يتميز بانعدام الاستقرار. وفي اليوم الوطني للصحافة (22 أكتوبر الماضي) وقع عشرات الصحفيين الجزائريين عريضة طلبوا فيها السلطات بالوفاء بتعهداتها المتكررة بـ"احترام حرية الإعلام"، وإشاعة جو من التهنية في القطاع.

وحسب الصحفيين، فإن الإعلام في الجزائر يعيش أوضاعا حائلة، وبيات الضيق والتهديد والمتابعات القضائية والاستدعاءات لدى الضبطية القضائية، والضغط بواسطة الإتهام لتطويق وسائل الإعلام والتدخلات لتوجيه خطها التحريري وفق مشاريع السلطة وخطتها، أمرا واقعا ومفروضا.



التضامن الدولي أفاد بعض الصحفيين

الجزائر - خفضت محكمة الاستئناف في قسنطينة في شمال شرق الجزائر، الأحد، عقوبة السجن على الصحفي والنشيط من أجل الديمقراطية عبد الكريم زغياش، من عامين مع النفاذ إلى عام واحد يشمل سنة أشهر مع وقف التنفيذ، في خطوة اعتبر ناشطون أنها تهدف إلى تحسين سجل الجزائر في حرية الصحافة والتعبير بعد موجة اعتقال الصحفيين في الأشهر الأخيرة وما تبعها من تقييدات دولية.

ونكرت اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين أن عبد الكريم زغياش المتهم بـ"المساس بالوحدة الوطنية" و"إهانة رئيس الجمهورية" سيغادر السجن "في نهاية ديسمبر". وتم توقيف زغياش في 24 يونيو وأدين في أغسطس وحكم عليه بالسجن عامين مع النفاذ ويدفع غرامة قدرها مئة ألف دينار (660 يورو). وفي 25 أكتوبر جرت محاكمة الاستئناف حيث طلبت النيابة "تشديد" العقوبة، قبل أن يصدر قرار مجلس قضاء قسنطينة (محكمة الاستئناف) الأحد بعام سجنًا منه ستة أشهر غير نافذة وغرامة مالية قدرها 50 ألف دينار (330 يورو)، بحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين. وكان محاموه أكدوا بعد صدور الحكم الأول وقرار استئنافه أن "ملف الإتهام فارغ".

ويبدو في الآونة الأخيرة أن السلطات الجزائرية اتجهت نحو تخفيف أحكام السجن على الصحفيين، فالأسبوع الماضي أصدرت قرار استبدال عقوبة سجن عبد الحميد قماش، مدير موقع "كل شيء عن الجزائر"، بالغرامة المالية، بعدما طلبت النيابة سجنه عاما نافذاً. ويأمل صحفيون جزائريون أن يكون تخفيف أحكام السجن بداية للحد من ملاحقة الصحفيين على خلفية

وقال مامون فسدي مدير برنامج الشروق الأوسط وأمن الخليج بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، إن الإعلام العربي لم يتمكن من تطوير مفردات جديدة تصف بدقة ما يجري على أرض الواقع من أحداث، وهو ما يعني أن هناك انفصالا بين اللغة الإعلامية العربية والواقع الذي تعيشه شعوب المنطقة. ونفس حالة الخلل في المجالات الإعلامية تمتد إلى مواقع التواصل الاجتماعي، ورغم الاعتقاد السائد أن ما يتم تداوله نابع من خيارات إرادة ذاتية حرة، وليس كما هو الحال في وسائل الإعلام التقليدية، إلا أن الجيوش الإلكترونية والحسابات المزيفة قامت بدور كبير في تحديد وجهة بعض المستخدمين والتأثير على الرأي العام وهو أمر أكدته شركات التواصل الاجتماعي.

## الإعلام العربي في فترة نقاهة بعد تخمة أخبار الانتخابات الأميركية

اهتمام الصحافة المكثف بالخبر العالمي هروب من الشأن المحلي المربك



### على صدر الصفحات الأولى

بالنسبة للإعلامي اللبناني أو السوري. وتستفيد وسائل الإعلام والصحافة العربية من اهتمام المشاهدين بالأحداث العالمية والانتخابات الغربية إذ يبدون أكثر فقه بمصادقيتها، أكثر مما يجري في بلادهم، فتجد مبررا لتغطيتها وانحيازها للخبر العالمي على حساب الخبر المحلي. وتناولت عدة دراسات تجربة القنوات الفضائية العربية العامة والإخبارية، وأكدت أن تلك القنوات لا تتسم بالاستقلالية، فهي تابعة لقوة إقليمية مباشرة، وهي غارقة في مساندة التحيزات السياسية والتحالفات الإقليمية لتلك القوى، وينعكس هذا ليس فقط في تغطيتها للشأن المحلي إنما في الخبر الدولي والعالمي.

ويبقى التعامل مع الشأن العالمي والسياسة الدولية أسلم بالنسبة للصحافي العربي من الدخول في معترك السياسة المحلية، وما تسببه من مشاكل ومخاوف وتهديدات، فالإعلامي العراقي من الأسهل له انتقاد دونالد ترامب ومهاجمة سياساته المحلية الدولية وموقفه المعادي من الصحافة والإعلام، ورفع الشعارات ضد المحافظين الأميركيين، على أن ينتقد مثلا أحد السياسيين التابعين للحشد الشعبي أو إحدى العشائر المنتفذة أو إيران وأزرها في المنطقة العربية. وهو نفس الوضع

عن عدد إصابات الوباء والوفيات ونقص المستشفيات والتدابير الاقتصادية الكارثية، التي أثقلت المشاهد وأصابته بتخمة إعلامية منهكة لا يدري متى تنتهي. في المقابل ينتقد آخرون مسألة تغطية الإعلام العربي مع الأحداث السياسية والأزمات العالمية، وغياب التوازن في الشأن المحلي، فيبدو الاهتمام المكثف بالشأن العالمي كما لو أنه هروب من الشأن المحلي أو محاولة للتعتيم عليه أو وضعه في المرتبة الثانية.

### التخمة الإعلامية نتيجة مباشرة لطفرة القنوات الاستقطاب السياسي وأبتداع مآلات تناسب أجندة المنابر

وتبدو حالة التخمة الإعلامية نتيجة مباشرة لطفرة القنوات الفضائية وحالة الاستقطاب السياسي، بالتركيز على حدث معين وتناوله مرارا وتكرارا من كل جميع الزوايا وأبتداع مآلات وإسقاطات ونفسريات جديدة بحسب مصالح وتبعية وسائل الإعلام، على حساب الأحداث الأخرى والخبر المحلي الذي حل ثانيا. ويرى بعض المتابعين أن الانتخابات الأميركية دائما هي مصدر اهتمام وسائل الإعلام العربية والعالمية، لكنها هذه المرة تحصل خصوصية أخرى لدى المشاهدين، إذ تأتي في ظل انتشار فيروس كورونا وتصدره أشهر طويلة عناوين الصحف ونشرات الأخبار. فجاءت أخبار الانتخابات الأميركية بمثابة استراحة من ثقل أخبار اشد وطأة

يعود الشأن المحلي والإقليمي ليستعيد مكانته في الصحف والقنوات الفضائية العربية، بعد أسابيع من الاهتمام المكثف بالانتخابات الأميركية حيث سيطرت أخبارها على المشاهد من خلال عرض التفاصيل التي تهمة والتي لا تتعنى.

تونس - هدأت ربح حرب الانتخابات الأميركية في الإعلام العربي بعد أسابيع من ملاحقة أخبارها وادق التفاصيل في البيت الأبيض والشوارع الأميركية، وحظي المشاهد أخيرا بفترة نقاهة من التحليل والاستنتاج والتنبؤ بما ستؤول إليه المنطقة بفترة ما بعد ظهور النتائج وتأثيرها على المنطقة.

وتعاملت وسائل الإعلام العربية كما لو أنها أحد أطراف الصراع الانتخابي، وتعيش لحظة مصيرية ستحسم المستقبل فلم تترك شاردة وواردة إلا ونقلتها وزادت عليها التفسير والتحليل وربما تحميلها ما لا تحتمل، إضافة إلى إعادة تدوير ما تنتجه وسائل الإعلام والوكالات الدولية وإسقاطها على العالم العربي، ما أصاب الجمهور الإعلامي بتخمة إخبارية فاقت الشأن المحلي مهما بلغت أهميته خلال الأيام الماضية. واليوم يعود الشأن المحلي والإقليمي ليستعيد مكانته في الصحف والقنوات الفضائية العربية، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي التي صارت مرجعا لوسائل الإعلام لجس نبض الشارع العربي وما يثير اهتمامه. ويقول خبراء اتصال إن الإعلام العربي حلت به حالة من التخمة الإعلامية والإخبارية المفرطة في فترة قياسية، بعد عام 2011 وما أفرزته الأحداث المتسارعة

## هجمة تركيا على حرية التعبير الفرنسية استثمار موجه للداخل

كما حكم على 4 صحافيين بالسجن 7 سنوات و11 شهرا، وغرامة قضائية قدرها 500 ليرة (60 دولارا)، في حين تم تأجيل محاكمة ما لا يقل عن 43 صحافيا ممن حوكموا في أكتوبر إلى عام 2021، كما تم تغيير هيئة المحكمة في محاكمات 40 صحافيا.

وقالت ياشيم يافوزار، من الفريق الذي أعد التقرير، إنه اعتبارا من 6 نوفمبر الجاري، هناك ما لا يقل عن 198 صحافيا قيد المحاكمة دون اعتقال، كما أن هناك 10 صحافيين ما زالوا رهين الاعتقال في السجن، وتتم محاكمة 28 صحافيا بشكل غيبي.

كما تعيش حرية الصحافة ووسائل الإعلام بتركيا أزمة كبيرة على خلفية ممارسة أردوغان قيودا كبيرة تصل إلى حد الإغلاق للصحف ووسائل الإعلام لانقائها الأوضاع المتردية التي تشهدها 10 صحافيين، بينهم أربع نساء، في محاكمات أكتوبر 2020.

محاكمة 74 صحافيا بينهم 21 امرأة على الأقل. وطلب الادعاء العام التركي بإحكام سجن على الصحفيين وصل مجموعها إلى 916 عاما و4 أشهر و15 يوما. واضطر ثلاثة صحافيين يوميا إلى الوقوف أمام القاضي، خلال الشهر نفسه، للدفاع عن مهنتهم وحق الشعب التركي في الحصول على الأخبار، ما يكشف عن استخدام القضاء كوسيلة للضغط على الصحفيين.

وتركزت اتهامات 26 صحافيا، 7 منهم من النساء، على جرائم تتعلق بالإرهاب، وحوكم ثمانية صحافيين بتهمة "إهانة الرئيس"، وتمت تبرئة 10 صحافيين، بينهم أربع نساء، في محاكمات أكتوبر 2020.

وشهدت المحاكم التركية خلال المدة المذكورة ما يقرب من 45 قضية تتعلق بالصحافة في 7 مدن مختلفة، كما تمت



في الرد على تقييد المنظمات الدولية الحقوقية بملف تركيا في ما يتعلق بحرية الصحافة والإعلام وحرية التعبير. وبالتزامن مع حملة الإعلام التركي على حرية التعبير، تسجل تقارير دولية تدورها في أوضاع الصحفيين في تركيا، وكشف تقرير حقوقي عن مقتل 74 صحافيا تركيا أمام القضاء خلال أكتوبر الماضي، فيما طالب الإساء العام بأحكام بالسجن بحقهم تصل إلى 916 عاما. ويتناول التقرير الذي أصدرته جمعية دراسات الصحافة، الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون، بحسب ما ذكرت شبكة "دويتشه فيله" الألمانية.

ليبرالي تنادي بحرية التعبير، بسبب سياساتها في تقييد الحريات إلى جانب القضايا السياسية والاقتصادية الأخرى. ويؤكد الصحفيون المستقلون في تركيا أن لا أحد فوق النقد بما في ذلك الرئيس رجب طيب أردوغان الذي يستقبل أي انتقاد لسياساته بحساسية بالغة ورفع مئات الدعاوى بحق صحفيين وإعلاميين وناشطين داخل البلاد وخارجها، بتهمة إهانة رئيس الجمهورية.

وجاءت الضجة حول حرية التعبير على الطريقة الفرنسية المرفوضة من قبل المسلمين في مختلف دول العالم، مناسبة لتكريس هذا التبرير من قبل السلطات التركية وتعزيزه داخل البلاد لتقييد الصحافة وحرية التعبير واعتبار نقد الحكومة التي تروج لنفسها على أنها مناصرة للإسلام، بمثابة خط أحمر أشبه بـ"المقدسات". وبالتالي يبدو موقف السلطات التركية أقوى، بحسب وجهة النظر هذه،

أقرة - تشن وسائل الإعلام التركية حملة متصاعدة على فرنسا والرئيس إيمانويل ماكرون بشأن الرسوم الكاريكاتورية التي أثارت رفضا واستنكارا واسعا من قبل المسلمين حول العالم، عنوانها العريض "حرية التعبير لها حدود"، لكن الهجمة التركية تحمل أبعادا أخرى موجهة للداخل.

### الضجة العالمية حول حرية التعبير المرفوضة من قبل المسلمين استغلتها السلطات التركية لتبرير كتم أفواه الصحفيين

وتواجه حكومة العدالة والتنمية التركية انتقادات متزايدة من الصحافة المستقلة في البلاد وأغلبها ذات طابع